هناك حادثتان جرتا، في أثناء عقد المؤتمر، شكلتا مفصلاً هامّاً في نضال الحركة النسائية: الاولى، ان المؤتمر قرر ارسال وفد لمقابلة المندوب السامي البريطاني وتسليمه نسخة عن القرارات. لكن القرار اصطدم بتحفظ من بعض العضوات اللواتي اعتبرن «ان من الافضل ان يقابل الوفد ليدي شانسلور زوجة المندوب السامي، حيث ان الاخوات المسلمات اعضاء الوفد لا يستطعن شرعاً الظهور أمام المندوب السامي»[١٧]. فلما جاء رد سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين الى المؤتمر بأن، «الليدي شانسلور لا تستطيع ان تستقبل سيدات يسعين لتقديم مقترحات ذات صبغة سياسية، ولكن سعادته على استعداد لمقابلة لجنة من عشرة أعضاء لهذا الغرض»[١٨]، حسم النقاش وتكسّرت حواجز الاعتبارات التقليدية، وتقرر ذهاب الوفد الذي قام بمقابلة المندوب السامي وسلّمه مذكرة من أجل رفعها الى حكومة صاحبة الجلالة نيابة عن المؤتمر. وجاء في المذكرة: «رأت السيدات العربيات بلادهن تجاه سياسة صهيونية جائرة أدت الى الاضطرابات الخطيرة التي كان ضحاياها الرجال والنساء معاً. وهكذا أصبح الخطر في المستقبل لا يتهدّد الرجال، فقط، بل يتناول النساء، أيضاً، بخلاف الاقطار الاخرى التي لا يوجد فيها خطر القتل الاّ على الرجال في ميادين القتال فقط». وأضافت المذكرة، ان النساء سوف «يدافعن عن حقوق بلادهن الى ان يلغى وعد بلفور والسياسة التي سارت بمقتضاه». وقد وجّهت النساء في المذكرة احتجاجاً على وعد بلفور و«عدم وقف المهاجرة الصهيونية في هذه الايام بالنظر للاحوال الاقتصادية والسياسية السيئة»، و«تطبيق قانون العقوبات المشتركة [العقوبات الجماعية] المخالف لجميع الشرائع المتمدّنة وجعله شاملاً لما قبله»، و«بقاء المستر بنتويش على رأس النيابة العامة بالرغم من كونه صهيونياً يعمل لمصلحة اليهود ضد العرب»، و«ضرب وتعذيب البوليس لموقوفي العرب»، وعدم مجازاة المستر فرل والمستر بيلي «اللذين عملا على ضرب تلاميذ مدرسة نابلس من قبل البوليس، الامر المخالف لأصول المدارس جميعها»، وتخصيص مبلغ عشرة آلاف جنيه «لمنكوبي اليهود وعدم تخصيص أي مبلغ كان لمنكوبي العرب»[١٩].

أمّا الحادثة الثانية فكانت قرار المؤتمر الخروج بمظاهرة تسير في جميع شوارع القدس الرئيسة، وتتوقف أمام القنصليات الاجنبية المختلفة، حيث تقدم مذكرة بالقرارات وتسلّم الى القناصل. وبالفعل، شهدت القدس أول مظاهرة نسائية في تاريخ فلسطين الحديث. وبالرغم من ان المظاهرة أُجريت بطريقة تتسم بالابهة والارستقراطية حيث ركبت عضوات المؤتمر حوالى ١٢٠ سيارة وسرن بالمسيرة التي كانت «تتقدمها سيارات البوليس الانكليزي والوطني وفي مؤخرتها سيارات كثيرة من الشبان الوطنيين الذين رافقوا الموكب مبتهجين»[٢٠]، فان المظاهرة كانت، في الواقع، تعكس مستوى التطوّر في دور ونضال الحركة النسائية قياساً بالوعي الاجتماعي السائد حينئذٍ.

شكّل المؤتمر أول إطار سياسي ـ نقابي جامع للحركة النسائية الفلسطينية. وكانت أهمّ الخطوات التي اتخذها المؤتمر، في ختام أعماله، انتخاب لجنة تنفيذية من أربعة عشر سيدة عهد اليهن تنفيذ قرارات المؤتمر وادارة الحركة النسائية الفلسطينية. وكان من بين اللواتي انتخبن للجنة التنفيذية: وحيدة الخالدي، رئيسة؛ ماتيل مغنم، سكرتيرة؛ شاهنده دزدار، أمينة صندوق؛ حرم جمال الحسيني، عضو؛ حرم موسى العلمي، عضو؛ حرم عوني عبدالهادي، عضو؛ حرم شكري ديب، عضو؛ حرم صبحي الخضرة، عضو؛ زاهية النشاشيبي، عضو؛ فاطمة الحسيني، عضو؛ خديجة الحسيني، عضو؛ زليخة الشهابي، عضو.

باشرت اللجنة التنفيذية عملها بارسال برقيات الى ملكة بريطانيا، ووزير المستعمرات، وعصبة الامم. وتضمّنت البرقيات قرارات المؤتمر المطالبة بـ «ابطال وعد بلفور، وتأسيس حكومة